

العصمة والإمامة وأثرهما في الواقع الإسلامي المعاصر

كرار حيدر شريف

طالب دكتوراة في جامعة قم كلية اللاهيات والمعارف الإسلامية قسم علوم القرآن والحديث

الدكتور محمد كاظم رحمان ستايش

أستاذ في جامعة قم كلية اللاهيات والمعارف الإسلامية

قسم علوم القرآن والحديث

العصمة والإمامة وأثرهما في الواقع الإسلامي المعاصر

عصمة الإمام

من أهمّ العصمة، كون الإمام معصوماً عن الخطأ والذنب، كما كان الرسول (ص) لا أعتقد أنّ العلماء سيختلفون في شرط عصمة الإمام بناءً على الدور المرسوم له، على ما بيّناه في مبحث وجوب الإمامة، فإنّ دليل عصمة الإمام سيكون هو نفسه دليل عصمة النبي. والفرق بين الإمامة والنبوة لا يسمح بالتخلّي عن هذا الشرط. ذلك أنّه لما كان الإمام هو الحافظ للشرع، ولم يكف الكتاب الكريم، والسنة النبوية لعدم حفظها لا بتواتر ولا إجماع إلا ما ندر، ولا الاجتهاد كما تقدّم عند البحث عن الوجوب العقلي، وجب أن يكون معصوماً. فاللطف الذي كان دليل وجوب الإمامة لا يتحقّق إلا بعصمة الإمام. صحيح أنّ الكتاب الكريم لا يحتاج إلى حافظ، إلا أنّ الشريعة أوسع منه، كما أنّ تفسيره وتأويله كما أنزله الله تعالى، وفهم المراد كما أراد الله تحتاج إلى حافظ. وكلّ من لم يشترط العصمة فإنّه لم ينظر إلى الإمام حافظاً للشرع، بل كحاكم، فكما لا تشترط العصمة في القاضي ووالي الإمام وجابي خراجة فكذلك لا تشترط فيه. وليس كلامنا في اشتراط العصمة في هذا الموقع، بل في اشتراطها في الإمام بالمعنى المتقدم. وقد فرّقنا مراراً بين الإمامة العامّة والإمامة الخاصّة، وقلنا إنّ البحث هو في الإمامة الخاصّة، فإنّ أن تثبت الحاجة إليها وضرورتها أو لا. أمّا إذا تثبت ضرورتها فلا معنى للنقاش حينئذٍ في شرط العصمة، إذ لا يقوم بتلك الإمامة إلا المعصوم. فإنّ غير المعصوم لا يضمن لنا حفظ الشريعة، ولا تطبيقها بشكل كامل، ولا يهدي الأمة إلى مقاصدها الواقعيّة. وقد بيّنا، فيما سبق، أنّ القول بأنّ الأمة هي الحافظ للشريعة فاسد بالوجدان، فها هي الأمة لم تستطع حفظ الشريعة حتى اختلف المسلمون مذاهب شتى تكاد لا تُحصى. حتى إنّ الفرقة التي تحسب نفسها أنّها الفرقة الناجية، وكلّ فرقة تظنّ نفسها كذلك، لا تجزم بأنّ ما لديها هو الشريعة واقعاً، إذ لا سبيل للتمييز بين الخطأ والوهم، ولا بين الواقع وخلافه. والعذر عند الخطأ لا يغيّر من واقع الأمر شيئاً، ولا من حقيقة أنّ الشريعة معرضة للتبدّل والتغيير عمداً أو جهلاً، ولذا يعتمد الكثير من الفقهاء على أدلة ظنيّة لمعرفة الأحكام، وليست تلك معرفة كافية بالشريعة، وإن كانت معرفة قد تعذر المعذور. وإذا كان بعض اللطف في الإمامة يتحقّق بغير المعصوم كاللطف المترتب على نظم أمور الناس من خلال وجود حكومة وحاكم وإمام عادل، وإن لم يكن معصوماً، إلا أنّ هذا ليس كلّ اللطف، وليس هو الركن التامّ حتى نبني على أساسه اشتراط العصمة أو نفيه، بل الركن فيه ما ذكرناه حفظ الشريعة وتحقيق النظم وفق الشريعة التامة الكاملة. وبعبارة أخرى، موجب الإمامة امتلاك

العصمة لغة.

ذكر ابن منظور في لسان العرب أنّ العصمة تعني: (المنع، وعصمة الله عبده: أن يعصمه مما يوبقه. وعصمه يعصمه عصماً: منعه ووقاه. واعتصم فلان بالله: إذا امتنع به من المعصية. وعصمه الطعام: منعه من الجوع. واستعصم: امتنع وأبى. قال تعالى حكاية عن امرأة العزيز حين راودت يوسف عن نفسه فاستعصم: أي تابى عليها ولم يجبها إلى ما طلبت. والعصمة: المنعة، والعاصم: المانع الحامي. والاعتصام: الإمساك بالشيء^١). وقال ابن فارس في كتابه ((معجم مقاييس اللغة)): ((عصم أصل واحد محيى، يدل على إمساك ومنع وملازمة، والمعنى في ذلك كله واحد، من ذلك، العصمة: أن يعصم الله عبده من سوء يقع فيه. واعتصم العبد بالله تعالى: إذا تمتنع. واستعصم: التجأ. وتقول العرب: أعصمت فلاناً: أي هيأت له

شيئاً يعتصم به نالته يده، أي يلتجئ ويتمسك به^٢. قال تعالى حكاية عن ولد نوح: (سَأَوِّى إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ) (٣) أي يحميني من الماء، أو يمنع عني الماء. وقال تعالى: (يَوْمَ تَوَلَّوْا مُدْبِرِينَ مَا لَكُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ) (٤) أي مالكم اليوم من مجبر أو حامي.

ثانياً: العصمة اصطلاحاً

لا يبتعد معنى العصمة اصطلاحاً عند الإمامية، عن معناها اللغوي. فالعصمة هي الامتناع عن اقتتراف الذنوب والمعاصي، وترك الطاعات. وفي هذا الصدد يقول الشيخ المفيد: ((العصمة لطف يفعله الله سبحانه بالمكلف؛ بحيث يتمتع منه وقوع المعصية، وترك الطاعة، مع قدرته عليها)^٥. وقال الخواجة نصير الدين الطوسي: (العصمة هي: كون المكلف حيث لا يمكن أن يصدر عنه المعاصي، من غير إيجاب له على ذلك)^٦. وقال العلامة الحلي في كتابه الباب الحادي عشر: (العصمة لطف خفي يفعل الله تعالى بالمكلف بحيث لا يكون له داع إلى ترك الطاعة، وارتكاب المعصية، مع قدرته على ذلك)^٧. وقال المقداد السيوري (ت ٨٢٦هـ) في شرحه لكتاب الباب الحادي عشر للعلامة الحلي: (اعلم إن المعصوم يشارك غيره في الألفافال مقربة ويحصل له زائدة على ذلك لأجل ملكة نفسانية، لطف يفعل الله، بحيث لا يختار معه ترك طاعة، ولا فعل معصية مع قدرته على ذلك)^٨. وإلى نفس المعنى، ذهب أبو الفتح بن مخدوم الحسني (ت ٩٧٦هـ)^٩. وقال الشيخ المظفر في كتابه عقائد الإمامية: ((العصمة هي التنزه عن الذنوب والمعاصي صفاتها وكبائرها، وعن الخطأ والنسيان...)^{١٠}. وعرف العلامة السيد محمد حسين الطباطبائي العصمة بأنها (قوة تمنع الإنسان من الوقوع في الخطأ، وتردعه عن فعل المعصية واقتتراف الخطيئة)^{١١}. ومن خلال ما تقدم من تعاريف، يتضح لنا أن للعصمة أساسين تبني عليهما: أنها لطف من الله تعالى تعطى لمن أخلص له، وتمسك بحبله المتين. فهي هبة إلهية لمن فعل فعلاً استحق عليه هذه الهبة. فاللطف، يحصل عليه من وطن نفسه على ترك المعاصي، وفعل الطاعات.

ب- إن العصمة مادامت لطفاً، واللطف هو ما يكون المكلف معه أقرب إلى فعل الطاعة، وأبعد عن فعل المعصية، دون أن يبلغ حد الإلجاء؛ فالعصمة لا تجبر على فعل أمر، أو ترك أمر.

عصمة الائمة (عليهم السلام) :

وبالنسبة إلى جميع الائمة، لاحظوا هذه الرواية في الكافي يقول علشّة : (إن الله خلقنا فأحسن خلقنا، وصوّرنا فأحسن صورنا، وجعلنا عينه في عباده، ولسانه الناطق في خلقه، ويده المبسوطة على عباده بالرأفة والرحمة، ووجهه الذي يؤتى منه، وبابه الذي يدل عليه، وخزّانه في سمائه وأرضه، بنا أثمرت الأشجار وأينعت الثمار وجرت الأنهار، وبنا ينزل غيث السماء ونبت عشب الأرض، وعبادتنا عبد الله، ولولا نحن ما عبد الله)^{١٢}. فمن يكون عين الله في عباده ولسانه الناطق في خلقه ويده المبسوطة على عباده، يشتهه ويسهو وينسى؟! وقال أمير المؤمنين علشّة في نهج البلاغة: «ولولا ما نهى الله عنه من تركية المرء نفسه، لذكر ذاكر فضائل جمّة تعرفها قلوب المؤمنين، ولا تمجّها آذان السامعين، فدع عنك من مالت به الرمية، فإنّا صنّاع ربّنا والناس بعد صنّاع لنا»^{١٣}

الاستدلال بآيات من الكتاب الكريم:

أمّا الكتاب فقد استدلل بعدد من آياته، ولمّا لم يكن بناؤنا في هذا العرض على نقل الآراء ومناقشتها، ولمّا كان بناؤنا فيه أيضاً على التمهيد، فلن نقرّ بدلالة آية لمحض أنّ من سبقنا ادّعى دلالتها، ولن نذكر أيضاً ما كانت دلالاته ضعيفة لا تصمد أمام النقوض والردود، وإنّ مالت النفس إلى الدلالة، لكن ما لا نقدر على الدفاع عنه لا يصلح جعله دليلاً، لذا سنقتصر على ذكر ما ثبت لدينا دلالاته وقويت وإن قلّ، وذكر الاعتراضات الواردة وردّها حسب قناعتنا. منها قوله تعالى: (إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَعِيسَى وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا) ﴿١٠٨﴾ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴿١٠٩﴾ رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا) ﴿١١٠﴾. تقريب الاستدلال: لقد دلّت هذه الآيات على أنّ إرسال الرسل مبشرين ومنذرين كان يهدف إلى أمرين إيجابيّ وسلبيّ. أمّا إيجابيّ فهو نصب الحجّة بين عباده، وأمّا السلبيّ فهو أن لا يكون للناس حجّة على الله تعالى، وهذا من مقتضيات عزّة فلا يكون لأحد حجّة عليه بل له الحجّة التامة وحكمته، فيلطف بهم ويرسل لهم حججه ليبالغهم ما يحتاجون إليه. فإذا كان هذا هو الهدف فمن الطبيعي أن لا يختصّ بالله دون أمّة، ولا يقوم دون قوم، ولا بزمان دون زمن، وحينئذ فما هو الحال بالنسبة للأقوام الذين لا نبيّ بينهم، سواء في الأزمنة السابقة التي أطلق عليها في كتب العلماء أزمنة الفترة، أم في العصور التي تلت وفاة النبيّ الأكرم (ص)، فهل يهمل الله تعالى أمر الحجّة ليكون للناس حجّة عليه؟ وقد ذكر غير واحد من المفسّرين من علماء الفريقين، أنّ الحجّة من الرسل في شقّها العقائديّ هي التنبيه من الغفلة والبعث على النظر، وفي شقّها الشرعيّ هي تبليغ ما حملوه من تفصيل أمور الدين وبيان أحوال التكليف وتعليم الشرائع. وبعض المفسّرين لم يوافق على أنّ الحجّة في شقّها العقائديّ هي ما ذكر بل يرون أنّ الحجّة فيه لا يكون من العقل بل من الشرع.

ومنهم من خصّ الحجة في الجانب التشريعي. وعلى كل تقدير فإنها بيان ما لا يمكن أو يصعب أن يعرف إلا من الله تعالى، فلولا كانت الحجة للناس، ولقالوا: (زَبَنَّا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَاتِكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَذِلَّ وَنَخْزَى). وقطع الحجة عن الناس، وبيان الحجة من الله تعالى لا ينقطع منها زمان، ولا تنقطع عنها أمة، كما قال تعالى: (وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ۖ فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ ۖ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ)، وقال تعالى: (وَلِكُلِّ أُمَّةٍ رَسُولٌ ۖ فَإِذَا جَاءَ رَسُولُهُمْ قُضِيَ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ). وقال تعالى: (إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ). لا شك لدينا أن الحجة لا تتم إلا بالرسول، مهما بلغ العقل من قدرات على تحصيل المعارف، لكن إذا خلا زمن من نبي ورسول، فلا بد من وجود ما يحفظ تلك الحجة التي أتى بها الرسول لتبقى تامة على العباد بعد وفاته، وليبقى شعار لئلا يكون للناس حجة على الله بعد الرسل على حاله لا نقصان فيه ولا انتقاض. وإلى هذا المعنى أشار الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) على ما حكى عنه في نهج البلاغة، قال: فَبَعَثَ فِيهِمْ رَسُولَهُ، وَوَاتَرَ إِلَيْهِمْ أَنْبِيَاءَهُ، لِيَسْتَأْذِنَهُمْ مِيثَاقَ فِطْرَتِهِ، وَيَذَكِّرَهُمْ مَنْسِي نِعْمَتِهِ، وَيَحْتَجِبُوا عَلَيْهِمْ بِالتَّبْلِغِ، وَيُثِيرُوا لَهُمْ دَفَائِنَ الْعُقُولِ، وَيُرَوِّهُمُ آيَاتِ الْمُقَدَّرَةِ مِنْ سَفَافِ فَوْقَهُمْ مَرْفُوعٍ، وَمِهَادِ تَحْتَهُمْ مَوْضُوعٍ، وَمَعَايِشِ تُحْيِيهِمْ، وَأَجَالِ تُقْنِيهِمْ، وَأَوْصَابِ تُهْرِمُهُمْ، وَأَحْدَاثِ تَتَابَعِ عَلَيْهِمْ. وَلَمْ يَخْلِ اللَّهُ شُبْحَانَهُ خَلْقَهُ مِنْ نَبِيٍّ مُرْسَلٍ، أَوْ كِتَابٍ مُنْزَلٍ أَوْ حُجَّةٍ لَازِمَةٍ أَوْ مُحَبَّةٍ قَائِمَةٍ، رُسُلٌ لَا تَقْصُرُ بِهِمْ قَلَّةٌ عَدَدِهِمْ، وَلَا كَثْرَةُ الْمُكَذِّبِينَ لَهُمْ، مِنْ سَابِقِ سُمِّي لَهُ مِنْ بَعْدِهِ، أَوْ غَابِرِ عَرَفَهُ مَنْ قَبْلِهِ، عَلَى ذَلِكَ نُسَلِّتُ الْقُرُونُ وَمَصَّتِ الدُّهُورُ، وَسَلَفَتِ الْأَبَاءُ وَخَلَفَتِ الْأَبْنَاءُ. إِلَى أَنْ بَعَثَ اللَّهُ شُبْحَانَهُ نَبِيَّ مُحَمَّدًا. ومما ذكرنا يندفع إيراد أورده بعضهم، وهو أن ظاهر الآيات أن الحجة لا تكون إلا بالرسول، فلو كان لا يخلو زمان من حجة لوجب أن لا يخلو من رسول أو نبي، فالآيات دليل على عدم الحاجة إلى إمام لتمامية الحجة بالرسول. أما اندفاعه، فهو أننا لم نقل غير ذلك، وإنما قلنا إنه لا بد من حافظ لحجة الرسل، فوجود الإمامة ليس لأجل حجة جديدة بعد الرسل، بل لتبقى حجة الرسل دائمة إلى أن يبعث الله نبياً جديداً، وهذا ممكن في العصور السابقة، أما في الإسلام فإنه لا نبي بعد الرسول الأكرم ه، فتكون حجته هي الحجة على كل العصور التالية له، ولا يكون ذلك إلا بإمام (لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ). ويزيد الأمر وضوحاً قوله تعالى: (كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ ۖ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ ۚ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ ۗ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ) ١٥. فبين أن الناس كانوا أول ما نشأوا وتكاثروا على فطرة ساذجة لا يظهر فيهم أثر الاختلافات والمنازعات الحيوية ثم ظهرت فيهم الاختلافات فبعث الله الأنبياء بشريعة وكتاب يحكم بينهم بالحق فيما اختلفوا فيه، ويحسم مادة الخصومة والنزاع. فمن الألفاظ الداعية لوجود الأنبياء رفع الاختلاف بين الناس الذي طرأ عليهم بعد أن كانوا أمة واحدة، ثم رفع الاختلاف الذي طرأ عليهم بعد أن أوتوا الدين، فيرسل الله تعالى نبياً ليهدي الذين يؤمنون به إلى الحق الذي اختلفوا فيه، وإلى الصراط المستقيم. وما دلت عليه الآية من لطف الله في بعث الأنبياء يكاد يكون متفقاً عليه بين المفسرين. وقد اختلف أهل التفسير في معنى الأمة في هذا الموضع، ذكر الطبري في جامع البيان الأقوال فيها: فعن ابن عباس: هم الذين كانوا بين آدم ونوح، وهم عشرة قرون، كلهم كانوا على شريعة من الحق، فاختلّفوا بعد ذلك. وعن آخرين: أنه آدم كان وأنه كان على الحق إماماً لذريته، فبعث الله النبيين في ولده، وأنه كان بين آدم ونوح عشرة أنبياء، وعن آخرين: كان الناس أمة حيث غرضوا على آدم ففطروهم يومئذ على الإسلام، وأقروا له بالعبودية، وكانوا أمة واحدة مسلمين كلهم، ثم اختلفوا من بعد آدم. وإن الله إنما بعث الرسل وأنزل الكتب عند الاختلاف. وعن آخرين أن الناس كانت أمة واحدة على دين آدم فاختلّفوا في دينهم، فبعث الله عند اختلافهم في دينهم النبيين مبشرين ومنهين، وأنزل معهم الكتاب ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه رحمة منه جل ذكره بخلقه ١٦.

دلالة حديث الثقلين على عصمة الائمة (عليهم السلام)

ومن الأدلة القاطعة الدالة على عصمة أئمتنا بالمعنى الذي نذهب إليه، وليس فيه أي مجال للبحث والنقاش: حديث الثقلين، فإن رسول الله قرن العترة بالقرآن - وجعلهما معاً الوسيلة للهداية، وأنهما لن يفترقا - ب (لن) التأبيدية حتى يردا عليه الحوض، قال: «فانظروا بما تخلفوني فيهما»، فكما أن القرآن الكريم لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه كما نص القرآن نفسه، كذلك أهل البيت لا يأتيهم الباطل من بين أيديهم ولا من خلفهم، هؤلاء كلهم - أي الائمة سلام الله عليهم - عين الله ويده ولسانه وإلى آخره كما في تلك الرواية التي قرأتها. ولا بأس بأن أقرأ لكم عناوين ما جاء في كتاب الكافي: باب: في فرض طاعة الائمة. باب: في أن الائمة شهداء الله على خلقه. باب: في أن الائمة هم الهداة. باب: في أن الائمة ولاية أمر الله وخزنة علمه. باب: في أن الائمة خلفاء الله عزوجل في أرضه وأبوابه التي منها يؤتى. باب: في أن الائمة نور الله عزوجل. باب: في أن الائمة هم أركان الارض. باب: في أن الائمة هم الراسخون في العلم. باب: في أن الائمة معدن العلم وشجرة النبوة ومختلف الملائكة. باب: في أن الائمة محدثون مفهمون. باب: في أن الائمة لم يفعلوا شيئاً ولا يفعلون إلا بعهود عن الله وأمر منه لا يتجاوزون. عن علي بن رباب، قال: سألت أبا عبد الله

(عليه السلام) عن قول الله عز وجل: (وَمَا أَصَابَكُمْ مِّنْ مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ) ١٧ أُرأيت ما أصاب علياً وأهل بيته هو بما كسبت أيديهم وهم أهل بيت طهارة معصومون؟ فقال: إن رسول الله ((صلى الله عليه وآله)) كان يتوب إلى الله عز وجل ويستغفره في كل يوم وليلة مائة مرة من غير ذنب ، إن الله عز وجل يخص أوليائه بالمصائب ليأجرهم عليها من غير ذنب ١٨. وهذا الخبر يدل على أن علي بن رثاب - الذي قال عنه الشيخ الطوسي في الفهرست: له أصل كبير ، وهو ثقة جليل القدر - كان معتقدا بعصمة الأئمة (عليهم السلام) ولكنه توهم أن الآية تتنافى والعصمة ولهذا سأل الإمام.

٢- عن عبد الله بن أبي يعفور ، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): والله لو فقلت رمانة بنصفين، فقلت: هذا حرام، وهذا حلال، لشهدت أن الذي قلت : حلال حلال ، وأن الذي قلت : حرام حرام .

فقال : رحمك الله ١٩. وهذا يدل على أن ابن أبي يعفور - الذي قال عنه النجاشي ثقة ، جليل في أصحابنا ، كريم على أبي عبد الله (عليه السلام) ومات في أيامه ، وكان قارئاً يقرئ في مسجد الكوفة ، له كتاب يرويه عنه عدة من أصحابنا - مسلماً بصحة كل ما يقوله الإمام الصادق (عليه السلام) وما ذكره من مثال الرمانة قاض بالتسليم لما يقوله وعصمته ، ولو كان ابن أبي يعفور مخطئاً في تسليمه لكل قول يقوله الإمام لرده (عليه السلام) ، ولم يقر قوله كما هو معروف في بحوث حجية قول الإمام وفعله وتقريره ، ولما هو معروف من إنكار الأئمة (عليهم السلام) لما ينسب إليهم بغير حق وخذ على سبيل المثال رد الإمام الصادق (عليه السلام) لابن خنيس الذي توهم أن الأئمة أنبياء ، فقد ورد عن أبي العباس البقباق ، قال : تداره ابن أبي يعفور ومعلّى بن خنيس ، فقال ابن أبي يعفور : الأوصياء علماء أبرار أتقياء، وقال ابن خنيس : الأوصياء أنبياء ، قال : فدخلا على أبي عبد الله (عليه السلام) قال: فلما استقر مجلسهما، قال: فبإيهما أبو عبد الله ((عليه السلام)) فقال : يا أبا عبد الله أبرأ ممن قال أنا أنبياء ٢٠.

٣- عن حمزة بن الطيار عن أبي عبد الله (عليه السلام)

قال: أخذ أبو عبد الله (عليه السلام) بيدي، ثم عد الأئمة ((عليهم السلام)) إماماً إماماً، يحسبهم بيده، حتى انتهى إلى أبي جعفر ((عليه السلام)) فكف. فقلت: جعلني الله فداك، لو فقلت رمانة، فأحلت بعضها، وحرمت بعضها، لشهدت أن ما حرمت حرام، وما أحلت حلال، فقال: فحسبك أن تقول بقوله، وما أنا إلا مثلهم، لي مالهم وعلى ما عليهم، فإن أردت أن لجيء يوم القيامة مع الذين قال الله تعالى: (يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أَنَسٍ بِإِمَامِهِمْ) ٢١ فقل بقوله ٢٢. ونفس الكلام المتقدم في خبر ابن أبي يعفور يجري في هذا الخبر .

٤ - عن زرارة قال: قال لي زيد بن علي (عليه السلام) وأنا عند أبي عبد الله (عليه السلام) ما تقول يا فتى في رجل من آل محمد استنصرك ؟ فقلت إن كان مفروض الطاعة نصرته ، وإن كان غير مفروض الطاعة فلي أن أفعل ولي أن لا أفعل ، فلما خرج قال أبو عبد الله (عليه السلام) : أخذته والله من بين يديه ومن خلفه وما تركت له مخرجاً ٢٣. وهذا يعني أن زرارة وهو العالم الكبير والثقة الجليل يعرف أن في آل محمد (صلوات الله عليهم) ممن هو مفترض الطاعة وغير قابل للزلل ، ولو لم يكن فيهم من هو مفترض الطاعة وغير قابل للزلل لرده الإمام ((عليه السلام)) ولم يقر قوله لما تقدم من حجية إقرار الإمام.

اثبات العصمة ال البيت (عليهم السلام)

صمة أهل البيت (عليهم السلام) واحد من المواضيع التي تنوعت الأساليب البنيانية للقرآن الحكيم في إبرازه والكشف عنه ٢٤، فنراه مرة يدعو إلى طاعتهم المطلقة، وأخرى ينفي تناول عهد الإمامة للظالمين، وثالثة يُخبر عن إذهاب الرجس عنهم، ورابعة عن كونهم مطهّرين، كما أنّ موضوع العصمة من المواضيع التي أسهم علماءنا الأعلام إسهاماً كبيراً في استفادته واستلهامه من آيات وآيات من الذكر الحكيم، فدونك استفادة أحد أساتيد العلامة الطباطبائي لهذا الموضوع من الآية الكريمة (وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ) البقرة/ ١٢٤، على ما ذكره في تفسيره ٢٥. وعوداً على بدء فمن الآيات القرآنية التي أفصحت عن عصمة أهل البيت ملول المعاني آية التطهير، قال الله سبحانه: (وَإِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا) الأحزاب/ ٣٣، إذ قد استُفيد من إذهاب الرجس عنهم عصمتهم صلوا الله - كما استُفيدت من كونهم مطهّرين تطهيراً-، فالآية - كما أفاد العلامة الطباطبائي فُليك ما محصله- بعدما حُصرت إرادته سبحانه في إذهاب الرجس، حُصرت إذهاب الرجس في أهل البيت (عليهم السلام) فهم المذهب عنهم الرجس، مضيقاً أنّ الرجس صفة من الرجاسة وهي القذارة، والقذارة: هيئة في الشيء توجب التجنّب والتنفّر منها، وتكون بحسب ظاهر الشيء كرجاسة الخنزير قال تعالى: (أَوْ لَحْمِ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ) الأنعام / ١٤٥، وتكون تلك الهيئة بحسب باطنه -وهو الرجاسة والقذارة المعنوية - كالشرك والكفر وأثر العمل السيئ، قال تعالى: (وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ وَمَاتُوا وَهُمْ كَفِرُونَ) التوبة/ ١٢٥، وقال: (فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ۖ وَمَنْ يُرِدْ

أَنْ يُضَلَّهَ يَجْعَلُ صَدْرَهُ ضَيْقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعُدُ فِي السَّمَاءِ ۖ كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ) الأنعام/ ١٢٥، وخلص العلامة الطباطبائي إلى القول بأن إذهاب الرجس، واللام فيه للجنس-إزالة كل هيئة خبيثة في النفس تخطئ حق الاعتقاد والعمل فتتطبق على العصمة الإلهية التي هي صورة علمية نفسانية تحفظ الإنسان من باطل الاعتقاد وسيئ العمل^{٢٦}. والظاهر من كلمات حل المفسرين-سوى السيد صاحب الميزان - أن متعلق الإذهاب هو نفس الذنوب - الذي عير عنه القرآن بالرجس - أو أن متعلقه أوسع من ذلك وهو بحمل الأفكار المنحرفة والصفات الرذيلة والأعمال (الذنوب) والآداب والتي لا تليق بهم ولا تنبغي لهم، فكل ما نهى عنه القرآن وجميع ما أقصاه من أشكال الذنوب سواء الاعتقادية أو الأخلاقية أو العملية فهو رجس وقدر، وهو متعلق الإذهاب، لا أن متعلقه شيء آخر وراء ذلك كله. كما أن كلماتهم -بما في ذلك كلمات السيد الطباطبائي قدير - خالية عن استفادة منشأ العصمة من الآية الكريمة، فإن ما ذكره أخيرًا في إشارة إلى منشأ العصمة الإلهية -من أنها صورة علمية نفسانية... إلخ- ليس مستفادًا من الآية بل ما هو مستفاد منطبق على ما ذكره. ثم يبقى على العلامة الطباطبائي أن يبرز النكتة التي بموجبها انتقل من كون الرجس-وهو القذارة- هيئة في الشيء توجب التجنب والتفكر عنها إلى كون إذهاب القذارة هو إزالة كل هيئة خبيثة في النفس تخطئ حق الاعتقاد والعمل، فهذا أمر لم يُبين نحوه. إذن فالنقطتان الجديرتان بالبحث هما متعلق الإذهاب، ومنشأ العصمة في ضوء الآية الكريمة، وهنا نقول بأنه يجدر بالباحث-بعد ورود ما صح سنده من الروايات في تفسير الرجس في آية التطهير - أن يلاحظه ويدخله في حسابات الاستظهار من كريمة آية التطهير. فمن هذه الروايات ما رواه ثقة الإسلام الكليني في الكافي بسندين -أحدهما على الأقل معتبر - عن أبي بصير عن أبي عبد الله بوابض: «.... قال: الرجس هو الشك، والله لا نشك في ربنا أبدًا»^{٢٧}، وغيرها من الروايات -وهي كثيرة- التي تشترك مع هذه الصحيحة في اشتغالها على فقرة «والرجس هو الشك»^{٢٨}، ومنها نطل على النقطة الأولى وهي متعلق الإذهاب وإنه ليس نفس الذنوب أو ما هو أوسع منها بل أمر آخر وراءها أجمع وهو الشك. ومن كثرة الروايات في تفسير الرجس في آية التطهير بالشك نخلص إلى أن ذكر الروايات للشك لا لأنه أوضح مصاديق الرجس أو أخفها؛ إذ لا مبرر ولا موجب لهذه الترتيبية (والرجس هو الشك) في جميع الروايات المفسرة للرجس في الآية الكريمة على كثرتها، كما أن كل ما يفرض مصادقًا آخر للرجس فهو سبب عن الشك، فيكون الشك المذكور في الروايات المصادق الأول والآخر للرجس. ومما يؤكد عدم كون ذكر الشك من باب التطبيق في آية التطهير، أن آيات أخرى فسّر الرجس فيها بالشك في الروايات أيضًا^{٢٩} وهي قوله سبحانه: (وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ وَمَاتُوا وَهُمْ كَافِرُونَ) وقول سبحانه: (كَذَلِكَ تَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ). والمحصل أن الشك هو الرجس المذهب عن أهل البيت ، وأن إطلاق الرجس عليه في الآية من باب ذكر المسبب وإرادة السبب فيكون حمل الشك على الرجس في الروايات للمبالغة في السببية حتى كأن السبب صار نفس المسبب، بل إن الحمل المذكور مع الفصل بالضمير يُفيد حصر المحمول في الموضوع - كما ذكر ذلك أئمة البلاغة- فالمقطع الروائي المستفيض يحصر الشك في الرجس، فلا فرد من أفراد الشك إلا وهو رجس قد دُفع عن أهل البيت. وإذ قد عرفنا ما دفعه الله عن أهل البيت صلوا نتحول إلى النقطة الثانية، وهي حقيقة العصمة ولبها ومنشؤها في ضوء الآية، وأنها عدم الشك المساوق للعلم والشهود الحافظ صاحبه من باطل الاعتقاد وسيئ العمل، ولما كان المدفوع عنهم مطلق الشك؛ إذ اللام في الرجس للجنس، فالحاصل لهم مطلق العلم، ولذا ترى الروايات تُعقب جملة «والرجس هو الشك» بحملة «والله لا نشك في ربنا أبدًا» أو «والله لا نشك في ديننا»، أو تُفرع على تلك الحملة بحملة (فلا نشك في الله الحق ودينه أبدًا)^{٣٠} ، مما يعني أن المُدْعَب عنهم هو الشك بسعته واستطالته، وما أعظمه من مقام.

حديث الثقلين

من الأحاديث المشهورة المعروفة الواردة في حق أهل البيت هو حديث الثقلين، وهو حديث متفق على صحته بين الفريقين، وله طرق عدة عند أهل السنة، وصحح الحديث كبار علمائهم. وحيث إن الحديث متفاوت في بعض ألفاظه؛ لذا سنذكر أكثر من صيغة له،

أ. صيغ حديث الثقلين

الصيغة الأولى: ما أخرجه مسلم بسنده إلى زيد بن أرقم قال: «قام رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً فينا خطيباً بماء يدعى حمأ بين مكة والمدينة، فحمد الله وأثنى عليه، ووعظ وذكر. ثم قال: (أما بعد، ألا أيها الناس فإنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربي فأجيب، وأنا تارك فيكم ثقلين: أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به) فحث على كتاب الله ورغب فيه، ثم قال: (وأهل بيبي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي)»^{٣١} الصيغة الثانية: أخرج الترمذي بسنده إلى أبي سعيد الخدري وزيد بن أرقم، قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إنني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أحدهما أعظم من الآخر: كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، لصيغة الثانية: أخرج الترمذي بسنده إلى أبي سعيد الخدري وزيد بن أرقم، قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إنني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن

تضلوا بعدي أحدهما أعظم من الآخر: كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيبي ولن يفترقا حتى يرثي عليّ الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما^{٣٢}. وصححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع الصغير^{٣٣} وكذلك السيد حسن السقاف في صحيح شرح العقيدة الطحاوية^{٣٤}. الصيغة الثالثة: أخرج أحمد بسنده إلى زيد بن ثابت قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إني تارك فيكم خليفتين: كتاب الله حبل ممدود ما بين السماء والأرض أو ما بين السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيبي وأنهما لن يفترقا حتى يرثي عليّ الحوض».

ما هي الحاجة إلى الإمام مع وجود القرآن ؟

الحاجة إلى الإمام هي لمعرفة العقيدة السليمة والأحكام الشرعية الصحيحة من الدخيلة بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، فالصلاة مثلاً تجد المسلمون يختلفون فيها ، وعلى سبيل المثال: هل السورة واجبة فيها أو لا؟ هل البسطة يجب الإتيان بها أو لا؟ هل يصح قول (أمين) بعد قراءة الحمد أو لا؟ هل يجوز التكتف في الصلاة أو لا؟ وهكذا تجد عشرات المسائل الخلافية التي تُطرح - بين المذاهب الإسلامية - في فريضة واحدة هي فريضة الصلاة، فما بالك ببقية الفرائض والأحكام؟! وحديث النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) المتواتر بافتراق الأمة من بعده إلى ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار والناجية منها واحدة، يدل دلالة واضحة على لزوم الإلتزام بأئمة الهدى حتى يأخذوا بأيدينا إلى سبيل الفلاح والنجاة وأن نتجنب أئمة الضلال الذين يوردونا المهالك والخسران. ولنأخذ هذا المثال ليتضح لنا المطلوب المطروح هنا: متعة الحج جاء تشريعها في القرآن الكريم بنص واضح وصريح، قال الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾. [البقرة: ١٩٦]. ففي هذه الآية الكريمة نص صريح في تشريع متعة الحج. والمراد بالتمتع بالعمرة إلى الحج: أن القادم إلى البيت الحرام لغرض الحج يقوم بالإحرام للعمرة من أحد المواقف المعروفة للحج ثم يدخل مكة فيطوف سبعة أشواط بالبيت العتيق ثم يصلي ركعتي الطواف بالمقام ثم يسعى بين الصفا والمروة سبعة أشواط، ثم يقصر، فإذا فعل ذلك فقد أحل من كل شيء أحرم منه، فله التمتع بأي شيء شاء من الأمور المحللة بالذات إلى أن ينشئ إحراماً آخر للحج من مكة يوم التروية وبعدها يمضي إلى عرفات فيقف بها إلى الغروب، ثم يكمل بقية المناسك كما هو منصوص عليه في باب الحج. فقله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾، يراد به هو التمتع بمحظورات الإحرام بسبب أداء العمرة فيبقى متحلاً متمتعاً إلى أن يحرم للحج في يوم التروية. وهذا النوع من الحج هو الذي نهى عنه عمر بن الخطاب أيام خلافته وأمر المسلمين بأن يكون حجهم حجاً إفراداً لا حجاً تمتع [فالحج ثلاثة أنواع: حج إفراد وهو الذي تلحقه عمرة مفردة ولا يكون فيه هدي أصلاً، وحج قران وهو نفسه حج الإفراد ولكن الحاج فيه يقرن - أي يسوق - الهدي معه، وحج تمتع وهو الذي يأتي فيه بالعمرة أولاً ثم يتخلله فترة تحل فيها محظورات الإحرام ثم يحرم ثانية للحج يوم التروية].

نقل البوصيري في "إتحاف الخيرة المهرة" عن جابر بن عبد الله، قال: ((لما ولي عمر بن الخطاب، خطب الناس فقال: إن القرآن هو القرآن، وإن الرسول هو الرسول، وإنما كانت متعتان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم: فأنا أنهى الناس عنهما وأعاقب عليهما إحداهما متعة الحج، فافصلوا حجكم من عمرتكم فإنه أتم لحجكم وأتم لعمرتكم، والأخرى: متعة النساء، فلا أقدر على رجل تزوج امرأة إلى أجل إلا غيبته في الحجارة)). [إتحاف الخيرة المهرة، ج ٣، ص ١٧٣، قال البوصيري: رواه أبو يعلى بسند صحيح].

وهذا الكلام من عمر بن الخطاب واضح فيه أنه يريد النهي التحريمي - لا النهي التنزيهي الكراهتي كما يريد البعض أن يعتذر له - لأن المكروه لا يعاقب عليه فاعله ولا يغيب بالحجارة من أتى به!! وروى القرطبي في تفسيره عن سالم قال: ((إني لجالس مع ابن عمر في المسجد إذ جاءه رجل من أهل الشام فسأله عن التمتع بالعمرة إلى الحج، فقال ابن عمر: حسن جميل، قال: فإن أباك كان ينهى عنها، فقال: ويلك فإن كان أبي نهى عنها وقد فعله رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وأمر به أفبقول أبي أخذ أم بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم؟! قم عني)) [تفسير القرطبي، ج ٢، ص ٣٨٨؛ وانظر: ضعيف سنن الترمذي، ص ٩٦، ح ١٢، قال الألباني: صحيح الإسناد. [وهذا إنكار واضح من ابن عمر لدعوى أبيه ورفضه لها، وإلا لو كان نهى عمر في مقام المصلحة أو الفائدة للمسلمين أو النهي التنزيهي الكراهتي - كما يريد البعض ترفيع الموقف في المسألة - لما فات ذلك أقرب الناس إليه وهو ابنه الذي يعد من أكابر الفقهاء عند أهل السنة والجماعة؟! وبالحاظ ما تقدم هنا ستعرف من هم الأئمة الذين قصدهم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بقوله فيما رواه مسلم في صحيحه عن حذيفة بن اليمان: أن رسول الله قال: ((سيكون بعدي أئمة لا يهتدون بهديي ولا يستنون بسنتي، وسيقوم فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان أنس)). [صحيح مسلم، ج ٦، ص ٢٠، باب الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن]. فهؤلاء الأئمة الذين لا يهتدون بهدي رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ولا يستنون بسنته على المسلم اجتتاب اتباعهم حتى لا يدخل النار بضلالتهم وعليه الاقتداء بأئمة الهدى الذين لا يضل باتباعهم أبداً. فهم باب النجاة والدليل على الله تعالى وفي الرواية عن الشيخ الصدوق في كتاب (علل الشرائع) بسنده عن جابر الجعفي وجاء فيها أنه سأل الإمام الباقر - عليه السلام - قائلاً: لأي شيء يحتاج إلى النبي والإمام؟

فأجاب الباقر - عليه السلام - قائلاً: لبقاء العالم على صلاحه، وذلك أن الله عزوجل يرفع العذاب عن أهل الأرض إذا كان فيهم نبي أو إمام، قال الله عزوجل "وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ" وقال النبي صلى الله عليه وآله "النجوم أمان لأهل السماء وأهل بيتي أمان لأهل الأرض، فإذا ذهبت النجوم أتى أهل السماء ما يكرهون وإذا ذهب أهل بيتي أتى أهل الأرض ما يكرهون." وكما تلاحظون، فإن مولانا الإمام الباقر - عليه السلام - يستند إلى القرآن الكريم والحديث النبوي لبيان أن الحاجة لوجود النبي أو الإمام تكمن في كون وجوده - عليه السلام - ضروري لبقاء العالم على صلاحه وعدم نزول العذاب الماحق للخلق بسبب الإفساد وسفك الدماء. وعليه يتضح أن وجود النبي أو الإمام في كل عصر هو من لطف الله عزوجل بالعباد إذ أن وجود المعصوم - عليه السلام - يدفع عن الخلاق ذلك العذاب الإلهي ببركة هدايته للمستعدين للهداية منهم والأخذ بأيديهم إلى الاستغفار كما تنبئنا لذلك تنمة الآية الثالثة والثلاثين من سورة الأنفال التي إستند إليها الإمام الباقر عليه السلام. ففي هذه الآية يصرح الله عزوجل بأن دفع العذاب الإلهي عن الخلق يكون لوجود النبي الأكرم - صلى الله عليه وآله - فيهم وكذلك لكونهم يستغفرون فنتدبر معاً في الآية ٣٣ من سورة الأنفال المشار إليها آنفاً، ففيها يقول أصدق القائلين: "وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ". ولا يخفى عليكم، أن حقيقة الاستغفار هي الإنابة لله عزوجل

كيف لا تخلو الأرض من الحجة؟

لا يمكن في عقيدتنا أن تخلو الأرض من حجة، وذلك للأسباب التالية: إن خليفة الله أو الإمام واسطة الفيض، فإذا انقطعت الوسطة، ذهب العالم، وإذا ذهب من الأرض زالت الأرض. ولولا الحجة لما عُرف الحق من الباطل، والحلال من الحرام، وقد جرت حكمته ومشيتته على أن يهديهم إلى سبيل الرشاد، وأن لا يتركهم سدى؛ قال تعالى: (وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمَمٍ رَسُولًا) (القصص: ٥٩). وفي هذه الآية بيان السنة الإلهية في عذاب القرى بالاستئصال، وهو: أن عذاب الاستئصال لا يقع منه تعالى إلا بعد إتمام الحجة عليهم، بإرسال رسول يتلو عليهم آيات الله، وإلا بعد كون المعذبين ظالمين بالكفر بآيات الله وتكذيب رسوله، وهذا لا يكون إلا بوجود الحجة^{٣٥}.

وعلى كلا الوجهين وردت روايات..

أما الأول، وهو: كون الإمام (عليه السلام) واسطة الفيض ومن دونه تزول الأرض، ف: عن أبي حمزة، قال: قلت لأبي عبد الله: أتبقى الأرض بغير إمام؟ قال: (لو بقيت الأرض بغير إمام لساخت)^{٣٦}. وأما الثاني، وهو: لولا الإمام (عليه السلام) لما عُرف الحق، ف: عن أبي بصير، عن أحدهما (عليه السلام)، قال: (إن الله لم يدع الأرض بغير عالم، ولولا ذلك لم يعرف الحق من الباطل)^{٣٧}. ويؤيد ذلك كله: ما روي عن علي (عليه السلام)، قال: (لا تخلو الأرض من قائم لله بحجة، إما ظاهراً مشهوراً، أو خائفاً مغموراً، لئلا تبطل حجج الله وبيئاته)^{٣٨}. إذ، فالقول بأن ((الأرض قد خلت في بعض من الأوقات من حجة)) باطل؛ لأنه خلاف الضرورة والأخبار المتواترة^{٣٩}. ويؤيد ذلك: ما ذكره المجلسي في (البحار) من أن أبا طالب كان هو الحجة قبل النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وإن كانت الوصاية من جهات مختلفة، فأبو طالب كان من أوصياء إبراهيم وإسماعيل (عليهما السلام)، وكان حافظ لكتبهم ووصاياهم من تلك الجهة^{٤٠}. وأما من الجهة الأخرى وهي جهة الوصاية عن موسى وعيسى (عليهما السلام)، فالذي يظهر من بعض الأخبار أن آخر الأوصياء من هذه الجهة قبل ولادة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) هو سلمان، ويؤيد ذلك قول راهب الإسكندرية له حين وفاته: ((إن النبي قد حانت ولادته))، ففيه إشارة إلى أنه الوصي لحين ولادة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، ولأنه لم ينقل أنه لقي بعد ذلك الراهب وصياً آخر، هذا وقد ورد أن آخر أوصياء عيسى (عليه السلام)، أبي، أو بردة، أو بالظ، وأنه الذي لقيه سلمان أخيراً^{٤١}. ولعل مرد تعدد هذه الجهات في الأوصياء إلى: أن هناك آيات ودلائل تشير إلى أن إبراهيم الخليل ونبينا الأكرم (على نبينا وعليه السلام) هما اللذان كان لديهما شريعة عالمية، وقد بعثنا إلى الناس كافة، أما الأنبياء: موسى وعيسى (عليهما السلام)، فإنهما بعثنا إلى بني إسرائيل خاصة^{٤٢}. وقد احتوى كتاب الكافي على بابين في هذا المجال، وروي في باب منهما تحت عنوان: «إن الأرض لا تخلو من حجة»، ثلاثة عشر حديثاً عن الإمام الباقر عليه السلام والإمام الصادق عليه السلام والإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام وبعض الأئمة، في الباب الآخر تحت عنوان: «إنه لو لم يبق في الأرض إلا رجلان لكان أحدهما الحجة»، ورويت فيه خمسة أحاديث بهذا المضمون^{٤٣}، حيث تشير فيما يلي إلى بعض هذه الأحاديث الواردة في كلا البابين. نقرأ في أحد الأحاديث الواردة عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: «إن الأرض لا تخلو إلا وفيها إمام كيما إن زاد المؤمنون شيئاً رُدَّهم وإن نقصوا شيئاً أُنمَّه لهم»^{٤٤}. ونقرأ أيضاً في حديث آخر عنه عليه السلام: «إن الله أجلُّ وأعظم من أن يترك الأرض بغير إمام عادل»^{٤٥}، بل ورد في بعض هذه الأحاديث أن الأرض إذا خلت من الإمام والحجة ساعة واحدة لتزلزلت الأرض وساخت بأهلها^{٤٦}. ونقرأ في حديث آخر عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: «لو كان الناس رجلين لكان أحدهما الإمام»، «وان آخر من يموت الإمام»^{٤٧}. وغير ذلك من الروايات التي تؤكد عدم خلو الأرض من حجة لله تعالى، وهذه الروايات يمكن أن تفهم ضمن سياق قوله تعالى: (قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ)، فالأئمة الأوصياء هم حجج

الله بعد غياب الأنبياء والرسل، وهذه سنة ماضية في جميع الأنبياء منذ آدم عليه السلام، وقد اتفق جميع المسلمين بأن أول الأوصياء بعد آدم عليه السلام هو هبة الله شيث عليه السلام، ففي الحديث أنه لما انقضت نبوة آدم عليه السلام واستكملت أيامه أوصى الله تعالى إليه بأن يا آدم قد قضيت نبوتك فاجعل العلم الذي عندك والإيمان والاسم الأعظم وميراث العلم وأثار علم النبوة في العقب من ذريتك عند هبة الله ابنك فإنني لم أقطع العلم والإيمان والاسم الأعظم وأثار علم النبوة في العقب من ذريتك إلى يوم القيامة ولن أدع الأرض إلّا وفيها عالم يعرف به ديني وتعرف به طاعتي ويكون نجاة لمن يولد بينك وبين نوح" (البحار ج ٢٣ ص ٦٤). (وفي حديث عن أمّ هاني بنت أبي طالب عن رسول الله (ص) قال: (.. يا أمّ هاني أنه أمير في الأرض وأمير في السماء، إنّ الله جعل لكلّ نبي وصياً فشيث وصي آدم، ويوشع وصي موسى، وأصف وصي سليمان، وشمعون وصي عيسى، وعليّ وصي وهو خير الأوصياء في الدنيا والآخرة". وقال في رواية أخرى: "خلق الله تعالى مائة ألف نبي، وأربعة وعشرين ألف نبي وأنا أكرمهم على الله ولا فخر، وخلق الله عزّ وجلّ مائة ألف وصي، وأربعة وعشرين ألف وصي فعليّ أكرمهم على الله" (ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب ج ٢ ص ٢٤٧). (وفي كتاب الإمامة والتبصرة لابن بابويه باب بعنوان الوصية من لدن آدم عليه السلام إلى أمير المؤمنين عليه السلام ذكر فيه أسماء الأوصياء. وكذلك عقد الشيخ الصدوق باباً في كتاب من لا يحضره الفقيه بعنوان الوصية من لدن آدم عليه السلام، ذكر فيه عدّة أحاديث، وجعل في إكمال الدين باباً بعنوان اتصال الوصية من لدن آدم (ع) وأنّ الأرض لا تخلو من حجة لله عزّ وجلّ على خلقه إلى يوم القيامة. وذكر العلامة المجلسي في الباب الثامن من كتاب الإمامة من بحار الانوار باباً بعنوان اتصال الوصية، إذ ذكر الأوصياء من لدن آدم (ع) الى آخر الدهر. كما أشار الكثير من علماء أهل السنة إلى هؤلاء الأوصياء، فقد ذكر ابن سعد أسماء الأوصياء من آدم إلى نوح (عليهم السلام)، وذكر البيهقي أسماء الأوصياء إلى الحواريين من أوصياء عيسى (ع)، وذكر المسعودي أسماء الأوصياء إلى سام وصي نوح (ع) وغير ذلك كثير. والمهم هنا أنّ الأئمة والأوصياء هم الحجج بعد الأنبياء ولا يمكن أن تخلو الأرض من حجة لله تعالى إمّا ظاهر مشهور وإمّا غائب مستور كما قال أمير المؤمنين (ع): "اللهم بلى لا تخلو الأرض من قائم لله بحججه، إمّا ظاهراً مشهوراً، أو خائفاً مغموراً لئلا تبطل حجج الله وبيئاته. (وقال عليه السلام: ((اللهم لا بدّ لك من حجج في أرضك، حجة بعد حجة ... على خلقك يهدونهم إلى دينك ويعلمونهم علمك لئلا يتفرّق أتباع أوليائك، ظاهر غير مطاع، أو مكتنم خائف يترقب، إن غاب عن الناس شخصهم في حال هذنتهم في دولة الباطل فلن يغيب عنهم ميثوث علمهم. (وقال عليه السلام: ((اللهم وإنّي لأعلم أنّ العلم لا يارز كله ولا ينقطع مواده، فإنّك لا تخلي أرضك من حجة على خلقك، إمّا ظاهر يطاع، أو خائف مغمور ليس بمطاع، كي لا تبطل حجّتك ويضلّ أولياؤك بعد إذ هديتهم. (وعن الامام الصادق عليه السلام: (لم تخل الارض - منذ خلق الله آدم - من حجة لله فيها: ظاهر مشهور، أو غائب مستور. (وعن الامام الباقر عليه السلام: "لا تبقى الارض بغير إمام ظاهر أو باطن عليه السلام" وهذه الأحاديث الأخيرة تفسّر ما يبحث عنه السائل، فالإمام هو حجة الله على خلقه سواء قصدنا بالحجة الولاية الباطنية والتكوينية أم قصدنا بها الولاية التشريعية، فعلى مستوى الولاية التكوينية لا يستقيم الكون والوجود من دونه، إذ (لولا الحجة لساخت الارض بمن عليها)، وشرح ذلك وتفسيره يحتاج إلى مساحة أخرى، أمّا على مستوى الولاية التشريعية فالحجة متحققة من قبل الله تعالى بتعيينه وتنصيبه، ويبقى الأمر مرهون بقبول الناس، فإن أطاعوه واتبعوا أمره كان ظاهراً مشهوراً، وإن خالفوه وعادوه وحاربوه كان غائباً مستوراً.

الخلاصة

إثبات عصمة الأئمة من خلال حديث الثقلين ورواية سليم بن قيس

إن النص المروي في كتاب سليم بن قيس الهلالي عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) يقدم برهاناً متكاملًا ومتسلسلاً على عصمة الأئمة، حيث يجمع بين الدليل العقلي، والنص القرآني، والحديث النبوي، والتعيين التاريخي. يمكن تفصيل هذا الإثبات من خلال النقاط المترابطة التي وردت في الرواية.

أولاً: ضرورة وجود الحجة المعصومة كشرط للإيمان

تبدأ الرواية بتعريف الإمام علي (عليه السلام) لأدنى مراتب الإيمان، حيث لا يكفي بمعرفة الله ورسوله، بل يضيف ركناً أساسياً، وهو: "أن يعرفه حجه في أرضه وشاهده على خلقه". هذا يعني أن الإيمان لا يكتمل إلا بمعرفة وإقرار بطاعة هذه الحجة. وفي المقابل، يكون الضلال بعدم معرفة هذه الحجة. هذا التأسيس يجعل من وجود "حجة الله" ضرورة إيمانية، وليست مجرد مسألة تاريخية أو سياسية. ولكي تكون هذه الحجة قادرة على هداية الناس ومنعهم من الضلال، يجب أن تكون هي نفسها معصومة عن الخطأ والزلل والضلال. ففاقد الشيء لا يعطيه، ولا يمكن لحجة غير معصومة أن تكون مصدراً موثقاً للهداية المطلقة.

ثانياً: الدليل القرآني على عصمة "أولي الأمر"

عندما سُئل الإمام عن هوية هذه الحجة، استند مباشرة إلى القرآن الكريم في قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ) (النساء: ٥٩). وجه الدلالة في هذه الآية أن الله تعالى قرن طاعة "أولي الأمر" بطاعته المطلقة وطاعة رسوله (صلى الله عليه وآله) المطلقة، ولم يقيد بها بأي شرط. هذا الإطلاق في الأمر بالطاعة يستلزم بالضرورة عصمة "أولي الأمر"، وذلك للأسباب التالية: استحالة الأمر بالمتناقضات: لو كان "أولو الأمر" غير معصومين، لأمكنهم أن يأمرُوا بمعصية أو بخطأ. وفي هذه الحالة، سيكون المؤمن في حيرة بين طاعة الله التي تنهى عن المعصية، وطاعة "أولي الأمر" التي تأمر بها، وهذا تناقض لا يأمر به الحكيم المطلق. لزوم الطاعة المطلقة: الأمر بطاعتهم جاء بنفس مستوى الأمر بطاعة الرسول، وبما أن طاعة الرسول واجبة بشكل مطلق لعصمته، فكذلك يجب أن تكون طاعة "أولي الأمر" واجبة بشكل مطلق، وهذا لا يتحقق إلا بعصمتهم. إذن، الآية تثبت وجود "أولي أمر" معصومين تجب طاعتهم كطاعة الله ورسوله.

ثالثاً: الدليل النبوي على أن الأئمة هم المصدق الموصوم

بعد الاستدلال بالقرآن، ينتقل الإمام (عليه السلام) إلى السنة النبوية لتحديد من هم "أولو الأمر" المعصومون، فيستشهد بحديث الثقلين، الذي قاله النبي (صلى الله عليه وآله) في آخر أيامه: «إني قد تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما: كتاب الله وأهل بيتي، فإن اللطيف الخبير قد عهد إليَّ أنهما لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض». «هذا الحديث يثبت عصمة أهل البيت من عدة وجوه: التمسك بهما أمان من الضلال: جعل النبي التمسك بالكتاب وأهل البيت معاً عاصماً من الضلال. فكما أن القرآن لا يأتيه الباطل، وهو مصدر هداية مطلق، فكذلك قرينه (أهل البيت) يجب أن يكون مصدراً للهداية المطلقة، وهذا لا يكون إلا بالعصمة. عدم الافتراق عن القرآن: النقطة الأكثر دلالة هي قوله: "لن يفترقا". هذه الملازمة الأبدية بين القرآن وأهل البيت تعني أنهم على الحق دائماً، كما أن القرآن على الحق دائماً. لو صدر من أهل البيت خطأ أو سهو أو ذنب، لكانوا في تلك اللحظة قد افترقوا عن القرآن، وهذا يناقض الحديث النبوي الصريح والعهد الإلهي. إذن، عصمة القرآن تقتضي عصمة قرنائهم الملازمين له.

رابعاً: التعيين الشخصي والتاريخي للحجج المعصومة

أخيراً، ولكي لا يبقى المفهوم نظرياً، يربط الإمام (عليه السلام) هذه الأدلة القرآنية والحديثية بالواقع التاريخي، ويحدد المصدق الأول والأساس لهذه السلسلة المعصومة: حديث الغدير: يشير إلى تنصيب النبي (صلى الله عليه وآله) له في يوم غدير خم، وقوله: "أنه أولى بهم من أنفسهم". هذه الولاية المطلقة على الأنفس هي تجسيد عملي لمقام "حجة الله" و"ولي الأمر" المعصوم. سلسلة الأوصياء: يؤكد الإمام على استمرارية هذه الحجية المعصومة بقوله: "أنا أولهم وأفضلهم، ثم ابني الحسن من بعدي... ثم ابني الحسين من بعده... ثم أوصياء رسول الله... واحداً بعد واحد". هذا يثبت أن العصمة ليست صفة خاصة به، بل هي صفة ملازمة لمنصب الإمامة الذي يستمر في الأوصياء من بعده لضمان عدم انقطاع الهداية.

النتيجة

النص المروي عن الإمام علي (عليه السلام) يقدم برهاناً محكماً على عصمة الأئمة من خلال بناء منطقي متدرج:

هوامش البحث

- ١ - ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، ج ١٢، ص ٤٠٢.
- ٢ - ابن فارس، أبي الحين أحمد، معجم مقاييس اللغة، ط ١، القاهرة، دار إحياء الكتب العلمية. ١٣٧١ هـ ج ٤، ص ٣١٠.
- ٣ - سورة هود، آية ٤٣.
- ٤ - سورة غافر، آية ٣٣.
- ٥ - العكبري البغدادي، محمد بن محمد بن النعمان، النكت الاعتقادية، ط ٢، بيروت، دار المفيد، ١٩٤٣ م، ص ٣.
- ٦ - الطوسي، نصير الدين محمد بن الحسن، قواعد العقائد، ص ٤٥٥.
- ٧ - العلامة الحلي، الباب الحادي عشر، مصدر سابق، ص ٣٧.
- ٨ - السيوري، المقداد بن عبد الله، النافع يوم الحشر في شرح الباب الحادي عشر، مصدر سابق، ص ٣٧.
- ٩ - الحيني، أبو الفتح بن مخدوم، مفتاح الباب (ملحق المصدر السابق)، ص ١٧٥.
- ١٠ - المظفر، محمد رضا، عقائد الإمامية، مصدر سابق، ص ٢٨٧.
- ١١ - الطباطبائي محمد حسين، الجوزان في تفسير القرآن، طاه، بروت، مؤسسة الأعلمي ١٩٨٣ م ج ٢ ص ١٢.
- ١٢ - الكافي ١/١٤٤ رقم ١٩٣ رقم ٦. دار الكتب الإسلامية - طهران - ١٣٨٨ هـ.

- ١٣ - نهج البلاغة ٣٦ - ٣/٣٥.
- ١٤ - سورة النساء : الآية ١٦٥ - ١٦٣
- ١٥ - سورة البقرة: الآية ٢١٣.
- ١٦ - جامع البيان: ابن جرير الطبري. ج ٢ ص ٤٥٤
- ١٧ - سورة الشورى(30)
- ١٨ - معاني الاخبار ص ٣٨٣
- ١٩ -اختبار معرفة الرجال : ٤٦٢
- ٢٠ -اختبار معرفة الرجال: ٠٤٥٦
- ٢١ -سورة الإسراء: الآية ٠٧١
- ٢٢ -اختبار معرفة الرجال: ٦٥٣.
- ٢٣ -اختبار معرفة الرجال: ٢٤٨
- ٢٤ - كتب أخونا سماحة الشيخ علي فاضل الصديدي بحثاً حول العصمة، وأحييت إدراجها في هذا الكتاب قضاء لحق الأخوة والصحبة
- ٢٥ -الميزان في تقسم القرآن، ج ١/ص ٢٧٤.
- ٢٦ -الميزان في تقسم القرآن، ج ١٦/ص ٣١٢-٣١١.
- ٢٧ -أصول الكافي، كتاب الحجّة/باب ما نص الله عَنَّمك ورسوله ... ص ٢٨٨/ح ١.
- ٢٨ - بصائر الدرجات/ص ٢٢٦ (للصفا فافع)، معاني الأخبار/ص ١٣٨، أمالي الطوسي /ص ٥٦٢، مسند أحمد بن حنبل عنه البرهان في تقسم القرآن ج ٦/ص ٢٧٧/ح ٣٩ (للسيد هاشم التوبلان).
- ٢٩ - البرهان في تقسم القرآن، ج ٣/ص ٩٥/ح ٤، ج ٤/ص ٦٨/ح ٠٥ - ٤
- ٣٠ -أمالي الطوسي /ص ٥٦٢
- ٣١ -النسابوري مسلم ابن الحجار :صحيح مسلم ج ٧ ص ١٢٣
- ٣٢ -السفا، حسن بن علي، صحيح شرح العقيدة الطحاوية: ص ٦٥٤.
- ٣٣ -الترمذي كمحمد ابن عيسى سنن الترمذي ج ٥ ص ٣٢٩
- ٣٤ -السفا، حسن بن علي، صحيح شرح العقيدة الطحاوية: ص ٦٥٤.
- ٣٥ انظر: تفسير الميزان ٢٠: ١٦ سورة القصص، قال تعالى: ((وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى...)).
- ٣٦ الكافي ١: ١٧٩ كتاب الحجّة باب أَنَّ الأرض لا تخلو من حجّة.
- ٣٧ الكافي ١: ١٧٨ كتاب الحجّة باب أَنَّ الأرض لا تخلو من حجّة.
- ٣٨ نهج البلاغة شرح محمّد عبده ٤: ٣٧ (١٤٧).
- ٣٩ انظر: إكمال الدين للصدوق: ٢٠١ باب (٢١)، و ٢١١ باب (٢٢)، و ٦٥٦ باب: في نواذر الكتاب، المحاسن ١: ٢٣٤ كتاب مصابيح الظلم باب (٢١) باب لا تخلو الأرض من عالم، بحار الأنوار ٢٣: ١ باب الاضطرار إلى الحجّة وإن الأرض لا تخلو من حجّة.
- ٤٠ بحار الأنوار ١٧: ١٤٢ باب (١٧) علمه (صلى الله عليه وآله وسلم) وما دفع إليه من الكتب والوصايا.
- ٤١ نفس الرحمن في فضائل سلمان: ٣٨، ٥٢، الباب الأول.
- ٤٢ انظر: الصحيح من السيرة ٢: ٩٠ القسم الثاني، الباب الأول، الفصل الثاني، البحث الثاني: ملّة أبيكم إبراهيم.
- ٤٣ اصول الكافي، ج ١، ص ١٧٨ و ١٧٩.
- ٤٤ المصدر السابق، ج ١ ح ٢ من الباب الأول.
- ٤٥ المصدر السابق، ج ١، ح ٦ من الباب الأول.
- ٤٦ المصدر السابق، ح ١١ و ١٢ و ١٣
- ٤٧ المصدر السابق، ح ٣، (باب إنه لو لم يبق إلّا رجلان احدهما الإمام).